

التوجه نحو فلسفة التكنوقراط لتجسيد حوكمة القطاع المصرفي الجزائري على نهج النموذج الصيني

أ.د. شريف غياط، جامعة 8 ماي 1945-قائمة

أ. جمال مساعدي، جامعة الشيخ العربي التبسي -تبسة

ملخص:

هذه الدراسة هي محاولة للخوض في تحليل ومناقشة مفهوم الحوكمة المصرفية المستندة إلى الفلسفة التكنوقراطية، هذه الأخيرة أضحت البديل المناسب الذي يمكن أن يحسن أداء الأنظمة التي تعتمد في تشكيلها السياسي على قيادة حزبية متفردة ومسيطر، ومع ذلك تقبع في الركود وهذا ما قد يسهم بشكل أو بآخر في عرقلة تجسيد الحوكمة في النظام ككل، والذي يؤثر بدوره في قطاعاته الفرعية. ومن هذه القطاعات نجد القطاع المصرفي الذي يتأثر أداءه بالحوكمة المصرفية بصفة مباشرة. ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى إبراز جانب تأثير هذا التوجه على زيادة أداء القطاع المالي، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين النموذج الصيني ونظيره الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الفلسفة التكنوقراطية، الحوكمة المصرفية، النموذج الصيني، القطاع المالي.

Abstract:

This study is an attempt to analyze and discuss the concept of banking governance based on technocratic philosophy, the latter has become the appropriate alternative that can improve the performance of systems that rely on political formation on the leadership of a unique and dominant party, yet stagnant in the recession and this may contribute in one way or another To impede the embodiment of governance in the system as a whole, which in turn affects its sub-sectors. Among these sectors is the banking sector, whose performance is directly influenced by banking governance. This study seeks to highlight the impact of this trend on increasing the performance of the financial sector, through a comparative study between the Chinese model and his Algerian counterpart.

Keywords: Technocratic philosophy, Banking governance, Chinese model, Financial sector.

المقدمة:

قبل نهاية الألفية الثانية يعتقدين بدأ الحديث حول الحوكمة، ومن جراء ذلك توجه الكثير من الباحثين إلى تحليل هذه الآلية المستحدثة التي من شأنها تمتين قواعد الإنتاج والتنمية في ظل الشفافية والمصادقية والمساواة والديمقراطية، وحفظ حقوق كل الفاعلين في عملية الإنتاج، المرتكز على مبادئ الرأسمالية التي ترمي إلى رمي كرة التنمية للخواص، الذين يتنافسون فيما بينهم وفق منطلق السوق، وبالتالي بالمنافسة استدعت القوة، والقوة بدورها استدعت التشارك، والتشارك هو الآخر استدعى المصادقية والشفافية والرقابة، وهذه المعايير هي التي استوجبت الحاجة إلى ما يسمى بالحوكمة، لكن في ظل نظام اقتصادي شبه اشتراكي مثل ما هو في الجزائر، لا وجود لتأثير الخواص على التنمية، وبالتالي فالمحرك الأول والأخير لعجلة التنمية هو الدولة.

ومن هنا استوجب التأمل في التفاوت الذي يحصل بين بعض الدول التي تتشابه في تبني مثل هذا النظام كالصين والجزائر، فلوحظ أن العامل الذي قد يكون ذو أهمية وأثر كبير، هو فلسفة هذا النظام في اختيار الإدارة العليا، فوجد أن ما هو أنسب وأفضل للدولة هو تبني ما يسمى بالفلسفة التكنوقراطية، والتي كثر الحديث عنها في العالم العربي في بداية الألفية الثالثة، وذلك مرده إلى التراجع الرهيب للأداء على جميع المستويات والأصعدة، وبالنسبة للجزائر فإن القطاع المصرفي يعد ربما المسؤول رقم واحد على هذا التراجع، وذلك للدور الذي يلعبه في تنشيط التنمية.

مشكلة البحث:

لأجل الخوض في هذه الدراسة، وتقصي واقع التوجه نحو تبني الفلسفة التكنوقراطية، وذلك بغية تفعيل تجسد الحوكمة المصرفية في الجزائر التي تعاني الكثير من التأخر في هذا الميدان، وبالمقارنة مع النموذج الصيني الشبيه للنموذج الجزائري في بعض تفاصيله، لكنه يشهد تقدم مدهش في هذا الميدان، يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ✓ على ماذا تبنى الفلسفة التكنوقراطية؟ وما المقصود التكنوقراطي؟
- ✓ ما هي جوانب الحوكمة؟ وكذا كنه الحوكمة المصرفية؟
- ✓ كيف ينعكس تجسيد الحوكمة على القطاع المصرفي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

بغرض تحليل الظاهرة المراد دراستها والإجابة عن الأسئلة المذكورة آنفا، يمكن تبني الافتراضات

المبدئية التالية:

- ✓ الدولة الجزائرية بعيدة كل البعد على تبني الفلسفة التكنوقراطية.
- ✓ غياب تجسد الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري.
- ✓ سبب تراجع أداء القطاع المصرفي في الجزائر سببه عدم تبني التكنوقراطية.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو:

- إلقاء الضوء على حقيقة تبني الفلسفة التكنوقراطية، ومن ثم معرفة إفرانها على الأداء، وانعكاسها على تفعيل ورفع وتيرة النمو في القطاع المصرفي، وذلك من خلال مساهمتها في تجسيد الحوكمة المصرفية، والتي تؤدي بدورها إلى متانة القطاع المصرفي ككل، وبالتالي التحسين في وتيرة التنمية.

أهمية البحث:

إن لهذه الدراسة أهمية بالغة، ويعود ذلك أساسا إلى طبيعة الموضوع ذاته الذي تناوله. والذي يعتبر عاملا هاما في تناسق أداء المنظومة الاقتصادية الجزائرية، ألا وهو غياب تبني فلسفة التكنوقراط التي تعد البديل المناسب للخروج من الركود الذي تعانيه البلاد في شتى مناحي الحياة، وفي المنظومة المالية خصوصا، بسبب عدم تفعيل دور البنوك في تنشيط التنمية الشاملة، والذي مرده إلى تأخر تجسيد المعايير العالمية للحوكمة المصرفية في الهيكل التنظيمي للقطاع المصرفي الجزائري.

منهج وهيكل البحث:

نظرا لأهمية الموضوع، اعتمد الباحثان في إعداد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب المقارن، بهدف دراسة الظاهرة التنظيمية السياسية وأثرها على أداء الحوكمة المالية في آن واحد والمتعلقة بالوقوف على حقيقة تجسيد وتفعيل وكذا تطبيق الحوكمة المصرفية في النظام المالي في الجزائر من خلال التوجه وتبني التكنوقراطية. حيث تم تبني إجراءات البحث العلمي فيما يتعلق بعرض الظاهرة محل الدراسة، مستشهدا بأهم أفكار رواد الفلسفة التكنوقراطية وجذورها التأسيسية. وقد تم تدعيم الموضوع نظريا بدراسة حالة من الواقع، تتمثل في المقارنة بين النموذج الصيني ونظيره الجزائري والوقوف على واقع أداء المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر وكذا الخيار الممكن تبنيه. وقد تم تقسيم

البحث إلى ثلاث محاور رئيسية، حيث شمل **المحور الأول**: ماهية الفلسفة التكنوقراطية. في حين أستعرض **المحور الثاني**: التأصيل النظري للحوكمة المصرفية. بينما ناقش **المحور الثالث**: التكنوقراطية ومؤشرات الحوكمة المصرفية بين النموذجين الصيني والجزائري.

المحور الأول: ماهية الفلسفة التكنوقراطية

تدور فلسفة التكنوقراط حول فكرة اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب، وذلك من منطلق أوحده ووحيد، والذي يستخدم معيار التميز الفكري العالي ضمن التخصص، وبالتالي سيتم في هذا المحور التطرق إلى أهم مفاصل فلسفة التكنوقراط.

1.1. مفهوم التكنوقراطية

هي كلمة يونانية الأصل مكوّنة من مقطعين هما: تِكْني بمعنى فني وتقني، وكرأئس بمعنى سلطة وحكم، وأما اصطلاحاً فالتكنوقراطية تعني تطبيق منهج علمي مدروس من أفراد يمتلكون قدراً وافرأ من المهارات التقنية، والصفات القيادية، والشهادات العلمية، والمعرفة التكنولوجية بقصد حل المشاكل الاجتماعية التي تواجه المواطنين، للنهوض بالمجتمع، وزيادة مستوى الرفاهية فيه.¹

2.1. نشأة التكنوقراطية

"غالباً ما يعزى إلى الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي، كلود هنري دوروفروا، المعروف ب«سان سيمون» (1760-1825) الذي سبق الحركة الأمريكية بأكثر من قرن كامل، إيجاد مفهوم تكنوقراطية السلطة والمجتمع، ويستنتج ذلك من الوصف الذي يطلقه على الصناعيين في الإنتاج مشاركة منظمة هرمية المراتب، يحكمها معيار عالمي، هو معيار الاختصاص الفني، وهو الذي يجب أن يكون الشرط الأول لتولي الحكم، حكم العلماء ورؤساء الصناعة والفنيين. ودّ سان سيمون لو يقوم مثل هذا الحكم فيضع نهاية للاضطرابات الاجتماعية التي تكاثرت في عصره بل هو يتنبأ بأن حكم التقنية آت لا ريب. على أنّ إنسان الصناعة، في نظر سان سيمون، ليس هو المشتغل عن ذكاء ومعرفة بالصناعة وحسب، بل هو أيضاً الفني والمتعهد، والعامل والمهندس، والتاجر والمزارع، فهو يعني بإنسان الصناعة الإنسان المجد الذي يعكف على الإنتاج وتوفير الخدمات عن معرفة فنية وخبرة وتمكن. وكان هذا المفهوم للمعرفة الفنية التي تُكتسب عن طريق الصناعة مفهوماً جديداً آنفاً، وقد سماه "سان سيمون مفهوماً تحريراً، يحرر الإنسان من تسلط أخيه الإنسان على مقدراته واستغلاله،

ويقلص الحكم إلى مجرد الإدارة، لأن المعرفة الفنية معرفة محايدة وهي معرفة نظرية لتفقه الوسائل التي يجب استخدامها لتحقيق غرض معين يقع ضمن الحاجات الاجتماعية، أو يستجيب لدواع حضارية. ومن المستحسن

أن تستثمر المعرفة الفنية لتعجيل النشاط الإنساني وتحسين مردوده، لكنها يجب ألا تملي التوجيهات على الأعمال الجماعية أو الفردية ولا تحدد لها أهدافاً معينة، فبذلك تصبح شكلاً جديداً آخر لممارسة السلطة"². وبالتالي فتلعب التكنوقراطية حلياً، كان "سنة 1932م في الولايات المتحدة، وكان التكنوقراطيون عبارة عن ثلة من المتخصصين بعلوم الهندسة والعمارة والاقتصاد، الداعين إلى قياس الظواهر الاجتماعية، ثم استنباط القوانين منها بما يصلح للحكم على هذه الظواهر، ولكن اقتصاديات النظام الاجتماعي المعقدة التي يهيمن عليها السياسيون، ولا يستطيع فهمها أحد غيرهم يجب أن يديرها مختصو إدارة الشؤون الاقتصادية للعلماء والمهندسين، وكانت هذه الدعوة أثراً رجعياً ترتب تلقائياً على التقدم التكنولوجي"³.

3.1. محددات الرجل التكنوقراطي

يتم التشكيل التكنوقراطي من خلال اختيار أشخاص وتكليفهم بمهام تتعلق باختصاصاتهم وذلك ما "يتفق مع المنطق العلمي لأنهم مؤهلون وقادرون أكثر من غيرهم على تولي مسؤوليات مهمة"⁴. وبالتالي فالشخص التكنوقراطي، هو "أحد رجال الدولة الذي يملك صنع القرار، ويشغل منصباً مهماً دون انتخابه، فهو من الخبراء في مجال عمله، وكلفته الحكومة بأداء مهام معينة خلال فترة مؤقتة دون أن يكون لديه أية أطماع مستقبلية في ديمومة احتلال المنصب أو مناصب أخرى، فيوظف قدرته وخبرته العلمية والعملية في توضيح خطة ما، ثم العمل على إنجازها. وتوضيح آخر فإن هذا الرجل يضع يده على السلطة بالشرعية العقلية، فهو العقل المؤسس والمدبر لتحديث المجتمع، كما أنّ له مطلق الصلاحيات عند تكليفه بالمهام المطلوبة منه"⁵. وفيما يلي بعض صور مناصب الرجل التكنوقراطي وزير المالية؛ وزير التجارة؛ وزير الصناعة.

المحور الثاني: التأصيل النظري للحوكمة المصرفية

في ظل الفترة الراهنة التي تشهد تحول مفروض على طبيعة النظام الاقتصادي والمالي العالمي، وذلك بسبب الأزمات التي مست الكثير من الدول، منها التي تأثرت بالأزمة المالية، ومنها التي تأثرت

بتراجع أسعار المحروقات بالنسبة للدول النفطية، وبالتالي انتقل الحديث عن الحوكمة المصرفية من الاقتصاديات المتقدمة التي تتميز بالانفتاح المالي إلى الدول النامية التي وعلى خلاف سابقتها تتميز بالانحصار والانغلاق المالي على الصعيد المحلي، وذلك بغية استحداث مصادر تمويل بديلة، وفي خضم هذا المحور سيتم التعرض إلى المرتكزات التي تقوم عليها الحوكمة المصرفية.

1.2. أساسيات الحوكمة

دعت الضرورة المتأتمية من ندرة الموارد، وزيادة كلفة إشباع حاجات الأفراد، إلى إلزامية ترشيد الاستخدام في شتى مناحي الحياة، ومن خلال هذا المنطلق، ألا وهو الحديث عن الرشادة، نكون بصدد الإلحاح على ما يسمى بالحوكمة التي تدل على رشادة الاستخدام بالمفهوم الواسع. وفي هذا العنصر سيتم التعرض إلى العناصر الأساسية التي تشرح الحوكمة.

1.1.2. مفهوم الحوكمة

الحوكمة تعني وجود حزمة من النظم التي تتألف من "مجموعة من العلاقات بين إدارة المنشأة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف الأخرى التي لها اهتمام بالمنشأة (أطراف ذات العلاقة)، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المنشأة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المنشأة وتسهل عملية إيجاد مراقبة فعالة، وبالتالي تساعد المنشأة على استغلال مواردها استغلالاً رشيداً يمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة فيما يعرف بكفاءة الأداء"⁶.

2.1.2. مبادئ الحوكمة

مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات كالاتي:⁷

المبدأ الأول: حقوق المساهمين: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين
المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلى في حالة انتهاك حقوقهم.

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع

التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق – وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

3.1.2. مبررات تجسيد الحوكمة

- تتمثل مبررات تبني الحوكمة في عدة مزايا ومحاسن ينتفع بها أطراف متعددة نذكر منها:
- ✓ جعل المستثمر مطمئن فيما يخص شأن حصوله على عائد مقابل ما يستثمره من أموال في تلك الشركة، وذلك مبرر من خلال معرفته بأداء الشركة وأهدافها ومدى تطابق الأهداف مع النتائج.
 - ✓ جعل المستثمر متأكد من مدى تطابق التقارير المالية التي تنشرها الشركة مع الوضع المالي للشركة وذلك من خلال الشفافية في نشر التقارير المالية بكل مصداقية.
 - ✓ طمأنة المقرضين وضمن آلية استرداد قروضهم حسب العقود المبرمة مع احترام التواريخ، والأقساط... الخ.
 - ✓ طمأنة الموظف بشأن مستقبله الوظيفي من حيث الاستقرار الذي يعد العامل الذي يأتي في المقام الأول بالنسبة للعمال، وذلك من خلال ضمان استمرارية نشاط الشركة.
 - ✓ طمأنة وضمن الحد الأدنى من التنمية التي تحققها الشركة للمجتمع من خلال خلق مناصب الشغل وتوفير الإنتاج لتغطية حاجات المجتمع بالتكلفة المناسبة.
 - ✓ تشجيع الأطراف ذوي العلاقة مثل الموردين على إنتاج المواد الأولية، تنشيط المؤسسات التي تقدم خدمات مساعدة للنشاط الرئيسي... الخ.

4.1.2. أهداف الحوكمة

تهدف الحوكمة إلى تحقيق عدد من الأهداف وأهمها: الشفافية؛ المساءلة؛ المسؤولية؛ المساواة. وسيتم إيرادها فيما يلي: ⁸

- **الشفافية:** تعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، والتي يجب على الإدارة الواعية الأخذ بها لما لها من أهمية على الشركة والأطراف المعنية بها. وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابلاً للتحقق والرؤية السليمة.
- **المساءلة:** يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أداؤها وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم. كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.
- **المسؤولية:** تهدف أنظمة الحوكمة إلى رفع الحس بالمسؤولية لدى شقي الإدارة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية. كما تقر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين في أمور شتى منها الربح وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.
- **المساواة:** المقصود بالمساواة هنا المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم؛ كما يقصد بها المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب على حدٍ سواء. فعلى سبيل المثال، فإن مالك السهم الواحد يمتلك الحقوق نفسها التي يمتلكها مالك المليون سهم كالتصويت والمشاركة في الجمعية العمومية، ومساءلة مجلس الإدارة، وحصصة من توزيع الأرباح... الخ.

2.2. أركان الحوكمة المصرفية

يتم تجسيد الحوكمة المصرفية من خلال إسقاط معالم الحوكمة على مجال المصارف، ونظراً لأن المصارف تعد مؤسسات ذات أهمية بالغة ومكانة مهمة في أي اقتصاد، وبالتالي تحظى الحوكمة المصرفية ببعض من الخصوصية في تجسيد معايير الحوكمة وسيتم في هذا العنصر تحليل الحوكمة المصرفية بشيء من التفصيل.

1.2.2. مفهوم الحوكمة المصرفية

تعني الحوكمة المصرفية حسب بنك التسويات الدولية بأنها؛ "الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة و بما يحقق حماية مصالح المودعين"⁹.

2.2.2. مبادئ الحوكمة المصرفية

أقرت لجنة بازل حزمة من المبادئ من شأنها إرساء وتجسيد الحوكمة في قطاع المصارف وهي كالاتي:¹⁰

- **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفة المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح.
- **المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في البنك.
- **المبدأ الثالث:** على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وان يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.
- **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وان تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.
- **المبدأ الخامس:** من المهم أن يقر مجلس الإدارة باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية) باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك.
- **المبدأ السادس:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الآجل الطويل وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الآجل الطويل.

- **المبدأ السابع:** تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعاً للدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية.
- **المبدأ الثامن:** يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

3.2.2. ضوابط الحوكمة المصرفية

تقوم الحوكمة المصرفية على ضوابط مثلها مثل باقي الشركات، وتلك الضوابط قد تكون من المحيط الداخلي للمصرف، أو من البيئة الخارجية، وبالتالي تتباين سياسة التفاعل والتنسيق مع هذه الضوابط حسب مقدرة المصرف على التماشي ومقتضياتها.

أولاً: الضوابط الخارجية: يؤثر على الشركة مدى انفتاح الدولة للاستثمار العام أي المناخ العام للاستثمار في الدولة سواء كان هذا الاستثمار محلياً أو من خارج الدولة ومنها القوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي-قوانين الشركات والشؤون المتعلقة بها كالإفلاس ومنع الممارسات الاحتكارية¹¹.

ثانياً: الضوابط الداخلية: هي القواعد والنظم والأسس التنظيمية داخل الشركة، حيث أنها تحدد توزيع السلطات والجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات في الشركة خاصة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمدراء. والتنظيم هذا يؤدي إلى التخفيض لأدني حد للتعارض بين هذه الفئات المسؤولة.¹²

المحور الثالث: التكنوقراطية ومؤشرات الحوكمة المصرفية بين النموذجين الصيني والجزائري
يتم في هذا المحور تسليط الضوء على النموذج الصيني في التوجه نحو تبني التكنوقراطية والذي أدى بالوضع الاقتصادي لدولة الصين إلى الرقي، وكذا تحسين الأداء المالي خصوصاً

1.3. التكنوقراطية بين النموذج الصيني والجزائري

المقارنة بين النموذجين الجزائري والصيني في مدى التوجه نحو فلسفة التكنوقراط من خلال الجدول الموالي سيتم التعرض إلى مثال على تباين التوجه نحو تبني فلسفة الحكم التكنوقراطي، بين النموذج الصيني ونظيره الجزائري.

جدول رقم (1): تباين التوجه نحو تبني التكنوقراطية بين الجزائر والصين

النموذج الصيني	النموذج الجزائري
<p>وزير المالية: شياو جي</p> <p>التخصص المدروس</p> <ul style="list-style-type: none"> ❖ تخصص في مجال المالية والاقتصاد. ❖ درس في إدارة المالية بجامعة صينية، ثم ألمانيا الغربية. ❖ حصل على درجة الدكتوراه أثناء العمل في مجال التمويل في معهد بحوث العلوم المالية التابع لوزارة المالية. ❖ تلقى تدريباً في مدرسة الحزب المركزي للكوادر شابة. <p>المناصب المشغولة</p> <ul style="list-style-type: none"> ❖ مسؤول التخطيط الطويل الأجل بوزارة المالية. ❖ نائب رئيس التخطيط الطويلة الأجل لدى لوزارة المالية. ❖ رئيس التخطيط والتنبؤ الطويل الأجل بوزارة المالية. ❖ نائبا لمدير لجنة التخطيط الاقتصادي ❖ نائب رئيس قسم التخطيط العام في وزارة المالية. ❖ نائب رئيس قسم الإصلاح العام في وزارة المالية. ❖ رئيس المكتب الإداري لوزارة المالية، ❖ رئيس إدارة الخزانة الوطنية بوزارة المالية. ❖ نائب وزير المالية ❖ مديرا لإدارة الدولة للضرائب ❖ وزيرا للمالية 	<p>وزير المالية: عبد الرحمن بن خالفة</p> <p>التخصص المدروس</p> <ul style="list-style-type: none"> ❖ شهادة في العلوم المالية من جامعة الجزائر ❖ شهادة الدكتوراه حول تسيير المؤسسة في جامعة غرونوبل (فرنسا) ❖ تخصص في الاقتصاد الصناعي في جامعة فاروسيا (بولونيا). <p>المناصب المشغولة</p> <ul style="list-style-type: none"> ❖ مهندس في المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية ❖ شغل منصبا سام في قطاع الري والتجهيز ❖ مدير مركزي بوزارة الصيد والموارد الصيدية ❖ المفوض العام للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية ❖ وزيرا للمالية
<p>وزير التجارة: قاو هو تشنج</p> <p>التخصص المدروس</p> <ul style="list-style-type: none"> ❖ حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد ❖ الماجستير من مركز هوكينز نانجينغ ❖ الدكتوراه في الإدارة من كلية الأعمال بجامعة نانجينغ. <p>المناصب المشغولة</p> <ul style="list-style-type: none"> ❖ نائبا في لجنة التنمية والإصلاح الوطنية. ❖ مسؤول عن القضايا المتعلقة بسياسة الطاقة في الصين. ❖ وزيرا لوزارة التجارة الصينية 	<p>وزير التجارة: محمد بن مرادي</p> <p>التخصص المدروس</p> <ul style="list-style-type: none"> ❖ خريج المدرسة الوطنية للإدارة، فرع الاقتصاد والمالية ❖ ماجستير في القانون العام ❖ تكوين قصير المدى في المعهد الدولي للإدارة العمومية بباريس، جباية وتنمية. <p>المناصب المشغولة</p> <ul style="list-style-type: none"> ❖ مساعد تشريعي بالمجلس الشعبي الوطني ❖ مدير الدراسات والتوثيق بالمجلس الشعبي الوطني ❖ وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

	❖ وزير السياحة والصناعات التقليدية
	❖ وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
	❖ وزير التجارة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواقع التالية

- <http://www.premier-ministre.gov.dz> page consulte le : 2017/10/13
- <http://aljazairalyoum.com> page consulte le : 2017/10/22

من الجدول السابق يتبين أن:

وزير المالية الصيني درس وتدرج في تخصص المالية، في حين وزير المالية الجزائري درس في البداية المالية، ثم انتقل إلى التسيير، ثم إلى الاقتصاد الصناعي الذي نال فيه شهادة عليا، وبالتالي لم يتدرج في تخصص المالية كنظيره الصيني، وهذا ما من شأنه إبراز الفروقات بين التوجه نحو التكنوقراطية. أما بالنسبة للوظائف التي شغلها وزير المالية الصيني كلها لديها صلة بالمالية وتعد تدرج وظيفي في نفس الميدان، في حين نظيره الجزائري شغل مناصب في قطاعات مختلفة ومتباعدة كل البعد من حيث طبيعة النشاط، كانت بداية بشغله الإنتاجية والتنمية الصناعية، ثم التحول إلى قطاع الري والتجهيز، ثم بعد ذلك الانتقال إلى الصيد والموارد الصيدية، وأخيرا وزير المالية. وهذا وجه آخر يبين غياب التكنوقراطية في الجانب الجزائري و التي تعكس في الأخير أداء قطاع المالية في الجزائر ككل.

2.3. ملامح تجسيد الحوكمة المصرفية بين النموذج الصيني ونظيره الجزائري

سيتم في الجدول الموالي التعرض إلى أهم المؤشرات التي تشرح ملامح الحالة المالية للبلد في ظل معايير الحوكمة المالية وتبين الفروقات بين النموذج الصيني والنموذج الجزائري علما وأن الوضعية المالية للصين هي في أعلى مستويات الأداء عالميا، في حين الوضعية المالية الجزائرية تعاني اضطرابات عميقة ونقائص كبيرة.

الجدول رقم (2): مؤشرات تعكس تباين الحوكمة المصرفية ضمن النظم المتبناة في كل من

النموذج الصيني والجزائري

الخصائص	النموذج الصيني	حالة الجزائر
النظام السياسي	شيوعي (حكم الحزب الواحد)	ديمقراطي لكن سيطرة حكم الحزب الواحد
مساهمة الدولة في ملكية المؤسسات المصرفية	سيطرة الدولة على ملكية المؤسسات المصرفية	ملكية تكميلية من القطاع الخاص للمؤسسات المصرفية
الإطار التاريخي لتكون الدولة الحديثة	النصف الثاني من القرن العشرين	النصف الثاني من القرن العشرين
طبيعة سياسة الصرف	سياسة الحرية: السماح انتقال رؤوس الأموال مع العالم الخارجي	سياسة الرقابة: تحرير انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود
نظام سعر الصرف	سعر الصرف المعوم	سعر الصرف الثابت
درجة الاندماج المالي مع الأسواق المالية العالمية	المنافسة بقوة وامتلاك مكانة في الأوائل المشكلين للسوق المالية	الانعزال عن الأسواق المالية العالمية
المساهمة في سوق الفوركس	شغل نسبة كبيرة للإيوان الصيني بعد الدولار في الفوركس ودخوله في حقوق السحب الخاصة	غياب تأثير الدينار الجزائري عن الفوركس بشكل كلي
المساهمة في أسواق رأس المال	المركز رقم (1) كمشتري للسندات الأمريكية	مساهمة ضعيفة في سوق السندات الأمريكية والأوروبية
الاعتماد على سعر الصرف لتشجيع التصدير	الاستفادة من تدني قيمة الإيوان واكتساح الأسواق العالمية وتجلي ما يسمى بحرب العملات	عدم الاستفادة من تدني قيمة الدينار الجزائري

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الجدول السابق يظهر لنا أن: المؤشرات على النموذج الصيني تدل كلها على قوة ومتانة الأداء المالي في المؤسسات المالية الصينية. والتي تنعكس في انفتاحها على العالم الخارجي ومنافستها في السوق العالمية، وذلك مرده إلى مساهمة الحوكمة المصرفية على تسريع وتيرة النمو في ذلك القطاع الذي تطور في مدة قصيرة جدا، وذلك فقط في النصف الثاني من القرن العشرين. حيث خرجت الصين من الاستعمار وظهرها كدولة حديثة، في حين كل المؤشرات التي تشرح الوضع المالي

في الجزائر. تدل على ضعف أداء هذا القطاع، ما يعني غياب الحوكمة المصرفية في النموذج الجزائري، وذلك بالقبوع متخفية خلف ستار الاقتصاد العالمي، بتبنيها نظام الرقابة على الصرف وإبعاد الاقتصاد الجزائري عن التنمية العالمية.

3.3. واقع الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري

مست المصارف الجزائرية عدة أزمات وساهمت فيها نقص في التوجيه والرقابة وذلك ربما عائد إلى نقص الكفاءة لدى الهيئات العليا في البلاد والتي تجلت في بعض المظاهر مثل غياب المتابعة والرقابة، عدم مراعاة قواعد الحيطه والحذر، غياب المراجعة المنتظمة للملفات التوطين، عدم التقيد بالمعايير المحاسبية النموذجية، عدم حرص البنك المركزي على طلب التقارير من البنوك التجارية، حيث أشارت اللجنة المصرفية- إحدى هيئات بنك الجزائر- في إحدى مذكراتها والمتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش، أن من بين أهم أسباب الأزمات المالية التي واجهها البنكين (الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري) هو سوء الحوكمة التي ميزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر في تلك الفترة، أما البنوك العمومية فهي كذلك تعاني من سوء الحوكمة، ويظهر ذلك من خلال عمليات الاختلاس التي وقعت ببعض البنوك وبمبالغ ضخمة، حيث أن هذه البنوك تعاني باستمرار من إشكالية القروض المتعثرة خاصة الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، كما تعاني البنوك العمومية من ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى عدم تطبيقها لكل قواعد الحيطه والحذر المعتمدة¹³. وبالتالي من بين الأسباب التي غيبت حوكمة المصارف الجزائرية، هي نقص التخطيط والرقابة من السلطات العليا، والذي قد يعود السبب في ذلك إلى غياب تبني التكنوقراطية خاصة في القطاع المالي وذلك من خلال تمسكه بسياسات أهتلكت تماما في الأنظمة الحديثة، وذلك يتمثل في تبنيها سياسة الرقابة على الصرف، وكذلك تطبيقها لنظام سعر الصرف الثابت.

نتائج البحث

من خلال ما تم التطرق إليه تم التوصل إلى أن ضعف الأداء المصرفي في الجزائر مقارنة بنظيره الصيني يعود ذلك في اعتقادنا إلى مجموعة من الأسباب بالإمكان حوصلتها في العوامل الآتية:

- التمثيل الحكومي الغير تكنوقراطي الذي ينعكس بدوره على مدى صواب القرارات والخطط المتخذة فيما يخص القطاع.

- غياب القطاع الخاص عن المساهمة في القطاع المالي في الجزائر، وذلك لعدم جاذبية هذا القطاع للمستثمرين المحليين.
 - صعوبة استقطاب المستثمرين الأجانب إلى هذا القطاع وذلك مرده تبنى سياسة الرقابة على الصرف وبالتالي عدم ترك الحرية لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود مع العالم الخارجي
 - تخوف المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر وخاصة في القطاع المصرفي وذلك لتأخر الجزائر في تطبيق معايير الحوكمة المصرفية
 - حدوث أزمات مصرفية في الجزائر أثرت على توازن القطاع المصرفي وزعزعت ثقته، وبالتالي عزوف الاستثمار في القطاع المصرفي حتى من المحليين، في صورة المودعين.
- ولكن هناك بعض التدابير والتوصيات من شأنها أن تحسن أداء الجهاز المصرفي الجزائري من بينها
- ✓ الحدو على نهج النموذج الصيني الشبيه للنظام الاقتصادي الجزائري.
 - ✓ تبني التكنوقراطية التي من شأنها تحسين التخطيط والإدارة، وبالتالي المساهمة في التحسين والنمو والتطور في القطاع المصرفي، وكذا باقي القطاعات.
 - ✓ الإسراع في تطبيق معايير الحوكمة المصرفية على جل البنوك التجارية، العامة والخاصة.

الختامة:

بناء على ما تضمنته هذه الدراسة وما قدمته من شروح. يخلص لنا أن الفرضيات الثلاث التي سبق تبنيهم في الدراسة صحيحة، وذلك بعدم اتضح أن تبني الفلسفة التكنوقراطية في الجزائر، يبقى مأمول فقط، ولم يتم تبنيه في الحاضر، بل الجزائر بعيدة كل البعد عن تبني الفلسفة التكنوقراطية، مقارنة بمثيلاهما من الدول التي لها نفس النظام الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بقطاع المالية خصوصا الحوكمة المصرفية.

¹. حنين حجاب، ما هي الحكومة التكنوقراطية

الموقع للاطلاع: 2017/10/13 page consulte le : <http://mawdoo3.com>

². the form of government

_ <https://marefa.org> page consulte le : 2017/10/13

³. حنين حجاب، ما هي الحكومة التكنوقراطية

- الموقع للاطلاع : 2017/10/13 page consulte le : <http://mawdoo3.com> _
4. غازي الجبوري، ما هي حكومة -التكنوقراط- وكيف يجب تشكيلها؟، الحوار المتمدن، العدد: 2089، 2007. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114240> page consulte le : 2017/10/13
5. حنين حجاب، مرجع سابق.
6. شوقي بورقية، الحوكمة في المصارف الإسلامية، المنتدى الدولي الأول حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 2-3.
7. OECD, Principles of Corporate Governance – 2004 Edition, Arabic translation, OECD, Paris, 2004, p6-12.
8. مركز أبوظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبوظبي للحوكمة، مركز أبوظبي للحوكمة، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 10-11.
9. مصعب موسى، مدى التزام المصارف الخاصة الدورية بالمبادئ الدولية للحوكمة من وجهة نظر الأطراف ذوي العلاقة، مجلة جامعة البعث، المجلد 63 - العدد 9، سوريا، 2014، ص 200-201.
10. مقدم وهيبية، ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات المالية، ص 10-11.
- الموقع للاطلاع : 2017/10/18 page consulte le : <https://www.google.dz/search>
11. أحمد زكريا صيام، دور الحاكمية المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية الأردنية، المؤتمر العلمي الثاني " القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة "، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن، (14-15) أبريل 2009، ص 6.
12. أحمد زكريا صيام، نفس المرجع السابق، ص 7.
13. حكيم بن جرو، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية - محدداتها، معاييرها وتطبيقها - مع الإشارة لحالة الجزائر، ص 538-539. الموقع للاطلاع : <https://manifest.univ-ouargla.dz> page consulte le : 2017/10/13